

Distr.: General
18 June 2021
Arabic
Original: English/Spanish



الدورة السادسة والسبعون

البند 101 (د) من القائمة الأولية*

نزاع السلاح العام الكامل

الصلة بين نزاع السلاح والتنمية

تقرير الأمين العام

موجز

يتعلق هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار الجمعية العامة 43/75، بضرورة مواصلة تعزيز الصلة بين نزاع السلاح والتنمية داخل الأمم المتحدة ويتضمن أيضاً المعلومات الواردة من الدول الأعضاء بشأن هذا الموضوع.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/76/50.

230721 080721 21-08267 (A)



المحتويات

الصفحة

3	أولا - مقدمة
3	ثانيا - تنفيذ قرار الجمعية العامة 43/75
5	ثالثا - الردود الواردة من الحكومات
5	ألبانيا
7	كولومبيا
7	كوبا
9	أيرلندا
12	المكسيك
14	رابعا - الرد الوارد من الاتحاد الأوروبي

أولا - مقدمة

- 1 - أكدت الجمعية العامة، في الفقرة 1 من قرارها 43/75 بشأن الصلة بين نزع السلاح والتنمية، الدور الرئيسي الذي تؤديه الأمم المتحدة في مجال الصلة بين نزع السلاح والتنمية، وطلبت إلى الأمين العام أن يواصل تعزيز دور المنظمة في هذا المجال.
- 2 - وفي الفقرة 2 من القرار، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل، عن طريق الأجهزة الملائمة وفي حدود الموارد المتاحة، اتخاذ إجراءات لتنفيذ برنامج العمل الذي اعتمد في 11 أيلول/سبتمبر 1987 في المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية (انظر A/CONF.130/39).
- 3 - وفي الفقرة 6 من القرار، كرّرت الجمعية العامة دعوتها الدول الأعضاء إلى أن تقدم إلى الأمين العام معلومات عن التدابير التي تتخذها والجهود التي تبذلها لكي تركز للتنمية الاقتصادية والاجتماعية جزءا من الموارد التي تتاح نتيجة لتنفيذ اتفاقات نزع السلاح والحد من الأسلحة. وعلاوة على ذلك، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في الفقرة 7، أن يقدم إليها في دورتها السادسة والسبعين تقريراً عن تنفيذ القرار. ويُقدّم هذا التقرير تلبيةً لذلك الطلب.
- 4 - وفي 17 شباط/فبراير 2021، أرسلت الأمانة العامة مذكرة شفوية إلى الدول الأعضاء تلتزم فيها تزويدها بأرائها بشأن الموضوع بحلول 31 أيار/مايو 2021. وفي وقت كتابة هذا التقرير، كانت قد وردت ردود من ألبانيا وأيرلندا وكوبا وكولومبيا والمكسيك. وأرسل الاتحاد الأوروبي أيضا آراءه. وترد هذه الردود في الفرعين الثالث والرابع أدناه. وستنشر أي ردود ترد بعد 31 أيار/مايو 2021 على الموقع الشبكي لمكتب شؤون نزع السلاح باللغة التي تُقدّم بها⁽¹⁾. ولن تصدر أي إضافات.

ثانيا - تنفيذ قرار الجمعية العامة 43/75

- 5 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الأمم المتحدة جهودها لتأكيد أهمية الصلة الوطيدة بين نزع السلاح والتنمية ولتعزيز هذه الصلة. فعلى سبيل المثال، واصلت العمل في سياق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وواصلت الأمم المتحدة أيضا دعم التنسيق بين الوكالات من خلال آلية تنسيق الأعمال المتعلقة بالأسلحة الصغيرة، التي يرأسها مكتب شؤون نزع السلاح. وشملت الجهود المبذولة في هذا الصدد مواصلة تطوير وتحديث اختصاصات الآلية كي تعكس على نحو أفضل الحاجة إلى تعميم جهود نزع السلاح في الميدان، نظرا للصلة التي تربط نزع السلاح بالتنمية.
- 6 - والأمم المتحدة على وعي تام بالترابط القائم بين السلام والأمن والتنمية، وتدرك أن التنظيم والإدارة الفعالين للأسلحة هما خطوة تمهيدية نحو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وعلاوة على ذلك، تسلم الأمم المتحدة بأن فعالية تنظيم الأسلحة وإدارتها تتوقف على إنفاذهما، إيفاء بالشروط المسبقة للتنمية المستدامة.

(1) www.un.org/disarmament

7 - ولقد أُبرزت بشكل واضح الصلة البالغة الأهمية بين منع العنف والحد منه من جهة والتنمية من جهة أخرى في الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة. وهذه الصلة جلية بوجه خاص في الغاية 16-4، التي تركز على ضرورة الحد بشكل كبير من التدفقات غير المشروعة للأسلحة. وتسعى الأمم المتحدة إلى مساعدة الدول على مواصلة تعزيز قدراتها في هذا الصدد. وفي هذا السياق، واصل مكتب شؤون نزع السلاح ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أداء دورهما بوصفهما الجهتين المشتركتين في رعاية مؤشر هدف التنمية المستدامة 16-4-2⁽²⁾، بحيث قدّم الدعم للدول في جمع وإدارة البيانات والمعلومات المتعلقة بالتدفقات غير المشروعة للأسلحة. وتتميز هذه الجهود بفضل الاستبيان المتعلق بالتدفقات غير المشروعة للأسلحة والتقارير الوطنية المقدمة من الدول عن تنفيذها برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. كما يسرت آلية تنسيق الأعمال المتعلقة بالأسلحة الصغيرة تبادل الآراء وتنسيق الإجراءات الميدانية دعماً لتنفيذ الأنشطة في إطار المؤشر 16-4-2. وعلاوة على ذلك، قدم مرفق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم التعاون في مجال تنظيم الأسلحة دعماً مالياً للشركاء المنفذين لتنفيذ مشروع سريع الأثر يتعلق بوجه خاص بالغاية 16-4. وفي محاولة لزيادة تعزيز الصلة بين نزع السلاح والتنمية على الصعيد القطري، أوفد مكتب شؤون نزع السلاح وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعثة استطلاعية تجريبية إلى كل من جامايكا والكاميرون خلال النصف الأول من عام 2021 في إطار كيان إنقاذ الأرواح، وهو مرفق أنشأه الأمين العام في إطار صندوق بناء السلام. وتساعد الأموال المتأتية من هذا المرفق البلدان الأكثر تضرراً من التدفقات غير المشروعة للأسلحة على إدماج منظوري تحديد الأسلحة الصغيرة والحد من العنف في العمليات الإنمائية.

8 - ووفقاً للمادة 26 من ميثاق الأمم المتحدة، تتعهد جميع الدول الأعضاء بأقل تحويل لموارد العالم الإنسانية والاقتصادية إلى ناحية التسليح. ومنذ عام 1981، تعهد مكتب شؤون نزع السلاح بتقرير الأمم المتحدة عن النفقات العسكرية، وهو أداة طوعية لتحقيق الشفافية تُبلّغ من خلالها الدول الأعضاء عن مستويات إنفاقها العسكري السنوي. ووفقاً لذلك، ما فتئ كل من خفض النفقات العسكرية وتعزيز الشفافية والنقّة بين الدول فيما يتعلق بهذه المسألة مدرجين في جدول أعمال الأمم المتحدة منذ أمد بعيد. والمعلومات التي تقدمها الدول الأعضاء من خلال تلك الأداة قد تمثل أساساً لتحديد اتجاهات الإنفاق العسكري وتعزيز المناقشات بين الدول الأعضاء بشأن المستويات المناسبة من ذلك الإنفاق. وقد تساعد أيضاً على تهيئة الظروف للتنمية من خلال نزع السلاح. ويمكن الاطلاع على المعلومات التي قدمتها الدول في قاعدة البيانات الإلكترونية التي يتعهد بها مكتب شؤون نزع السلاح⁽³⁾.

(2) المؤشر 16-4-2: "نسبة الأسلحة المضبوطة أو المعثور عليها أو المسلّمة التي تحرّرت سلطة مختصة عن مصدرها غير المشروع/ظروفها أو تثبتت من ذلك، تمشياً مع الصكوك الدولية".

(3) www.unroca.org

ثالثا - الردود الواردة من الحكومات

ألبانيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[31 أيار/مايو 2021]

تعمل جمهورية ألبانيا باستمرار على تنفيذ جميع التزاماتها الدولية تنفيذًا فعالاً، بما في ذلك الأحكام الواردة في المعاهدات والاتفاقيات الدولية.

وقد أبرزت جمهورية ألبانيا في مناسبات عديدة أهمية تحقيق التآزر والتكامل بين المجالات المتصلة بالأمن والتنمية، مع القيام على نحو فعال بحماية حقوق الإنسان وتقديم المساعدة الإنسانية. ونعتقد أن هذه الأمور هي عناصر مترابطة ومتداخلة ينبغي أن توجّه عملية وضع استراتيجيات فعالة لعمليات حفظ السلام وبناء السلام. ويجب أن تستهدف جميع الوظائف المتصلة بهذه العمليات سيناريو لتوطيد السلام قد يمهّد الطريق، من وجهة نظرنا، أمام التنمية المستدامة بوسائل مختلفة كبناء القدرات والتنمية المؤسسية.

وتتبادل ألبانيا مع أعضاء منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعلومات العسكرية، والمعلومات المتصلة بالتخطيط الدفاعي، وجميع البيانات المتعلقة بجميع اتفاقات تحديد الأسلحة، مما يدل على حسن النية فيما يتعلق بالتعاون والشفافية والانفتاح بين جميع بلدان المنظمة.

وفيما يتعلق بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ونزع السلاح، واصلت ألبانيا مواصلة مواقفها مع مواقف الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمنظمات الدولية الأخرى التي تعالج هاتين المسألتين.

ولا تزال السلطات الألبانية ملتزمة بمواصلة تنفيذ قرار مجلس الأمن 1540 (2004). وتتولى السلطة الحكومية لمراقبة الصادرات المسؤولية عن إدارة مراقبة عمليات النقل الدولي للسلع ذات الاستخدام المزدوج والأصناف العسكرية. ولا تنتج ألبانيا أو تخرن أو تنقل أسلحة نووية أو بيولوجية أو كيميائية أو أجهزة مماثلة. وقد وافقت ألبانيا على استراتيجية وطنية لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل. وألبانيا مساهم استباقي في الأمن الإقليمي فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل.

وشركة التصدير والاستيراد العسكري هي شركة مملوكة للدولة تابعة لوزارة الدفاع. وقد أنشئت في عام 1991، وقامت منذ ذلك الحين بأنشطة لتلبية احتياجات القوات المسلحة الألبانية وغيرها من المؤسسات فيما يتعلق باستيراد سلع عسكرية محددة، إضافة إلى تصدير السلع العسكرية الجديدة، ومخزونات القوات المسلحة ومنتجات الصناعة العسكرية.

ووفقاً للأساس القانوني الوطني وتعليمات وزارة الدفاع، استخدمت عائدات عمليات التجريد من السلاح (من بين عمليات أخرى) لتغطية تكاليف تنظيف المناطق الساخنة (لأغراض حماية البيئة) وكاستثمار في تحديث القوات المسلحة.

وقد قطعت ألبانيا التزامات كبيرة في سبيل المراقبة المسؤولة لعمليات نقل الأسلحة على الصعيد الدولي. وتقدم ألبانيا تقاريرها بانتظام وفقا لالتزاماتها كدولة طرف في اتفاقيات الأمم المتحدة المتعلقة بمسائل نزع السلاح، وكذلك في ضوء التزاماتها المتعلقة بتدابير بناء الثقة والأمن المتفق عليها، بوصفها عضوا في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

والقوات المسلحة منظمة ومهيأة وتعمل وفقا لمبادئ التشكيل الأساسي للمنظمات العسكرية في المجتمعات الديمقراطية. وتستطيع القوات المسلحة، رغم حجمها، أن تؤدي مهمتها. كما أنها تدعم الحكومة الألبانية في المفاوضات الدولية المتعلقة بتحديد الأسلحة وتنفيذ المعاهدات والاتفاقات الدولية التي انضمت إليها ألبانيا.

وقد قام الهيكل التنظيمي للقوات المسلحة بوضع وتنفيذ توصيات استعراض الدفاع الاستراتيجي لعام 2019، الذي يحدد كيفية تطور القوات المسلحة الألبانية في المستقبل، وحجمها وعديدها. وتستلزم طموحات القوات المسلحة وتوقعاتها ومتطلباتها وعملياتها إدارة وتشغلا فعالين للمنظمات، وهو ما يتحقق من خلال هيكل تنظيمي وظيفي وبسيط.

وتهدف التحسينات المستكملة والمقررة في إدارة الموارد والزيادة في مخصصات الميزانية إلى كفاءة الموارد اللازمة لمواصلة برامج الإصلاح الجارية. وركزت ميزانية الدفاع لعام 2020 على إدخال تحسينات على عملية تحديث المعدات، وإدخال تحسينات على البنى التحتية للتدريب، وزيادة القدرة التشغيلية ودعم التدريبات والتمارين.

ومن أهم العمليات في نظام التخطيط والبرمجة والميزنة والتنفيذ تنظيم وتطوير برامج الدفاع، التي تمثل الدعم بالموارد لجميع الأنشطة المقررة لفترة ست سنوات.

وتكفل برمجة موارد الدفاع تطوير القوات المسلحة الألبانية وفقا للأولويات. وتهدف صياغة برامج الدفاع إلى تحويل/تغيير القدرات التي تنطوي عليها الأهداف والأولويات والمهام المنصوص عليها في وثائق التخطيط الاستراتيجي الرئيسية إلى برامج طويلة الأجل مدمجة في سياق عملية التخطيط المتكامل للحكومة الألبانية. وفي هذا السياق، ستعمل وزارة الدفاع ببرامج دفاع ستكون أكثر مرونة لتتوافق مع الاحتياجات الإنمائية للقوات المسلحة، ولا سيما فيما يتعلق بالتحديث والبنى التحتية.

وترتبط تنمية قدرات القوات المسلحة الألبانية ارتباطا وثيقا بالدعم الإداري الفعال والموارد المالية اللازمة. ويستند في تقديم الدعم المالي إلى بيانات الاقتصاد الكلي لوزارة المالية، مع الاتجاه المتزايد للتنمية التي يشهدها الاقتصاد بمعدل ثابت. وسيؤدي إبقاء التضخم عند مستوى متوسط إلى زيادة ميزانية الدفاع. وستتم زيادة ميزانية الدفاع تدريجيا من أجل التعجيل بعملية تطوير القوة في المستقبل.

وتوجه ميزانية الدفاع عملية تخصيص الموارد لفئات الميزانية الهامة، وهي: مصروفات الموظفين، ونفقات التشغيل والصيانة، وتحديث البنى التحتية، ونفقات البحث والتطوير.

كولومبيا

[الأصل: بالإسبانية]

[31 أيار/مايو 2021]

تولي جمهورية كولومبيا، بوصفها دولة ملتزمة بنزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة وتعزيز التنمية الوطنية، أولوية عليا لوضع سياسات وطنية تهدف إلى إزالة العناصر التي قد تؤثر سلباً على مؤشرات النمو والتنمية في المجالات البيئية والاقتصادية والاجتماعية.

ولذلك، فقد بذلت جهوداً لتعزيز السياسات الوطنية لمنع العنف وتعزيز التنمية والوفاء بالالتزامات الدولية بمعالجة هذه المسائل وحلها.

ومن الجدير بالإشارة في هذا الصدد ما اتخذته الحكومة الوطنية من تدابير لتنفيذ اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام، في إطار تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر وتعزيز التنمية المستدامة.

كوبا

[الأصل: بالإسبانية]

[14 أيار/مايو 2021]

لا يمكن للمجتمع الدولي أن يرضى بالإجراءات المتخذة لتعزيز التنمية. فتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة عام 2030 يتطلب التزاماً متجدداً. وقد أدت الأزمات العديدة الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى خلق أوضاع غير مشجعة في جميع البلدان، ولا سيما بلدان الجنوب.

فوفقاً لنشرة مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي لكانون الثاني/يناير 2021، التي أصدرها صندوق النقد الدولي، وفي خضم أجواء عدم اليقين السائدة، يقدر انكماش النمو الاقتصادي العالمي لعام 2020 بنسبة قدرها -3,5 في المائة؛ ومن المتوقع أن ينمو الاقتصاد العالمي بنسبة 5,5 في المائة في عام 2021 و 4,2 في المائة في عام 2022.

ووفقاً لتقرير أهداف التنمية المستدامة لعام 2020، من المرجح أن تلقي الجائحة 71 مليون شخص في براثن الفقر المدقع، في ما سيكون أول ارتفاع في مستوى الفقر العالمي منذ عام 1998، في حين أثر إغلاق المدارس على 90 في المائة من الطلاب في جميع أنحاء العالم (1,57 بليون طالب) وتسبب في حرمان أكثر من 370 مليون طالب من الوجبات المدرسية التي يعتمدون عليها.

والجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ودولها الأعضاء مهددة أيضاً من جراء الجفاف، وارتفاع درجات الحرارة، وارتفاع مستوى سطح البحر، وغير ذلك من الظواهر المرتبطة بالآثار السلبية الناجمة عن تغير المناخ. وفي سياق تزايد الخسائر الاقتصادية السنوية الناجمة عن الكوارث، لا يزال من الضروري أكثر من السابق جعل إعلان الحق في التنمية حقيقة واقعة. وينص الإعلان، الذي اعتمدته الجمعية العامة في 4 كانون الأول/ديسمبر 1986، على ضرورة استخدام الموارد الموفرة نتيجة تدابير نزع السلاح لأغراض التنمية.

وتقوّض النزاعات وسباق التسلح الجهود الدولية المبذولة من أجل تعزيز التقدم. ففي عام 2019، تجاوز عدد الفارين من الحروب والاضطهاد والنزاعات 80 مليون شخص، وهو أعلى عدد مسجّل منذ قرابة 70 عاما - ويقدر عدد الأطفال بينهم بنحو 30 إلى 34 مليون طفل -، وفي نفس الوقت استمر الإنفاق العسكري في الارتفاع.

وفي عام 2019، ارتفع الإنفاق العسكري العالمي إلى 1,917 تريليون دولار - أي ما يمثل زيادة بنسبة 3,6 في المائة مقارنة بعام 2018، وأعلى زيادة على الصعيد العالمي منذ عام 2010 - ويمثل هذا المبلغ نسبة 2,2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وفقا لإحصاءات معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام.

وتؤكد هذه الأرقام ضرورة إيجاد صندوق دولي تشرف عليه الأمم المتحدة ويُخصّص له نصف النفقات العسكرية الحالية من أجل مساعدة أقل البلدان نمواً على تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

ويجب أن تضطلع الأمم المتحدة بدور محوري في الصلة بين نزع السلاح والتنمية، ولا سيما من خلال تنفيذ الأحكام المتعلقة بالصلة بين نزع السلاح والتنمية والواردة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة، وبرنامج عمل المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية لعام 1987، الذي حظيت فيه كوبا بشرف كبير تمثّل في توليها لمنصب أحد نواب الرئيس. وينص برنامج العمل على اتخاذ تدابير لخفض مستوى وحجم النفقات العسكرية وإعادة تخصيص تلك الموارد للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، لا سيما في البلدان النامية.

وستواصل كوبا الوفاء بالتزاماتها بموجب برنامج العمل الذي اعتمد في المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية.

ويتبنّى التزام الحكومة الكوبية وإرادتها السياسية من أمثلة مختلفة، منها مساهمة الجيوش العمالية الشبابية، التي تشكل جزءا من القوات المسلحة الثورية، في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للبلد. فأفراد الجيوش العمالية الشبابية يشاركون في الإنتاج الزراعي والصناعي، والتشييد، وعمليات الإجلاء والبحث والإنقاذ أثناء الكوارث الطبيعية والمناخية. وعندما كانت أزمة كوفيد-19 عند أسوأ مستوياتها، قدمت القوات المسلحة الدعم لإنتاج الأغذية وتوزيعها.

وقد قال قائدنا التاريخي، القائد الأعلى فيدل كاسترو روز، في الخطاب الذي ألقاه أمام ضباط القوات المسلحة في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 1969:

”إنه لحدث ثوري جدا ألا تشكل قواتنا المسلحة، في بلدٍ متخلف النمو كبلدنا، بلدٍ يُضطر إلى تحمل المشاق، فئةً سكانية ذات حظوة، كما هو الحال في جميع بلدان أمريكا اللاتينية تقريبا. فقواتنا المسلحة ليست قطاعا غير منتج في البلد؛ بل هي عنصر أساسي من عناصر تنمية البلد وعناصره العاملة“.

ولا تتعلق الأهداف المحددة في التشريع الكوبي والخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام 2030 بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية فحسب، بل أيضا بالتزامات المستمرة فيما يتعلق بنزع السلاح النووي والبيولوجي والكيميائي.

وتكرّس كوبا غالبية مواردها العامة للمجالات التي تسهم مباشرة في تحقيق التنمية المستدامة. وقد قدرت تكاليف تدابير الوقاية والاحتواء المتخذة للتصدي لجائحة كوفيد-19، والرعاية المقدمة للمرضى والمشتبه في إصابتهم بالمرض، وتشغيل مرافق العزل والأدوية وحماية العمال الذين توقفوا عن العمل مؤقتاً لأسباب مختلفة، بأكثر من 1,3 بليون بيسو كوبي في عام 2020.

وبموجب قانون ميزانية الدولة لعام 2021، من المقرر أن تبلغ النفقات المدرجة في الميزانية 243,788 بليون بيسو كوبي. ومن بين هذه النفقات المقررة، ستخصص نسبة 24 في المائة للتعليم ونسبة 28 في المائة للصحة العامة والمساعدة الاجتماعية.

وفي إطار دعوة كوبا إلى زيادة التضامن الدولي، لا تصعيد الحرب، ودعماً للجهود الرامية إلى مكافحة كوفيد-19، أرسل ما مجموعه 55 لواء من وحدة هنري ريف إلى 40 بلداً؛ وفي كانون الثاني/يناير 2021، كان هناك 38 لواء نشطاً، بمجموع أفراد بلغ 2 544 فرداً.

ولا يزال نزع السلاح العام الكامل، ولا سيما نزع السلاح النووي، في ظل رقابة دولية فعالة، مهمة ملحة وحتمية للبشرية. ويجب على الدول الأعضاء أن تحترم التزاماتها بموجب الاتفاقات الدولية المتعلقة بنزع السلاح وتحديد الأسلحة وأن تمتثل لها امتثالاً صارماً. ويجب وقف سباق التسلح، وإعادة تخصيص تلك الموارد الكبيرة لكفالة حياة كريمة لجميع البشر الذين يعيشون على هذا الكوكب ولتحقيق تنمية مستدامة تسهم في رفاه الأجيال المقبلة.

أيرلندا

[الأصل: بالإنكليزية]

[27 أيار/مايو 2021]

وفقاً للفقرة 6 من قرار الجمعية العامة 43/75، تقدم أيرلندا إلى الأمين العام معلومات بشأن التدابير التي تتخذها والجهود التي تبذلها لكي تركز للتنمية الاقتصادية والاجتماعية جزءاً من الموارد التي تتاح نتيجة لتنفيذ اتفاقات نزع السلاح والحد من الأسلحة، بغرض تضيق الفجوة التي تزداد اتساعاً باستمرار بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

وترحب أيرلندا بتأكيد الجمعية العامة في ذلك القرار على أهمية الصلة الوطيدة التي تربط بين نزع السلاح والتنمية، وهي تشاطر القلق الذي أعربت عنه الجمعية إزاء تزايد الأموال التي تُنفق في المجال العسكري على نطاق العالم وكان من الممكن عوضاً من ذلك إنفاقها على احتياجات التنمية. وترحب أيرلندا كذلك بما قامت به الجمعية من حث المجتمع الدولي على أن يكرّس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية جزءاً من الموارد التي تتاح له نتيجة لتنفيذ اتفاقات نزع السلاح والحد من الأسلحة، كما ترحب بما قامت به من تشجيع المجتمع الدولي على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتؤمن أيرلندا بأن التنمية والسلام والأمن يعزز بعضهما بعضاً، وتقر جهودنا المبذولة في هذه المجالات بأوجه الترابط القائمة بين خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة الأمين العام لنزع السلاح، إلى جانب خطة الشباب والسلام والأمن، والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وتتجسد هذه الروابط في عملنا المتعلق بنزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. وتظل أيرلندا ثابتة في التزامها بمناصرة خطة الأمين العام لنزع السلاح، ولا سيما للإجراء 1 المتعلق بتيسير الحوار من أجل نزع السلاح النووي،

والإجراء 14 المتعلق بتجنب استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، والإجراء 21 المتعلق ببناء تفاهم بشأن تأثير الأسلحة على إدارة النزاعات.

ولا تزال معالجة الأضرار الإنسانية الناجمة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان من أولويات أيرلندا. ويمكن أن يكون لتدمير البنية التحتية الحيوية مثل الطرق والمستشفيات ومرافق الصرف الصحي آثار مدمرة، مما يعوق الاستجابة الإنسانية الفورية وجهود التنمية في مرحلة ما بعد النزاع. وتواصل أيرلندا قيادة المشاورات للاتفاق على إعلان سياسي بشأن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، وتشجع جميع الدول على المشاركة في هذه العملية.

وتبين أيرلندا في الوثيقة المعنونة "عالم أفضل"⁽⁴⁾، التي تتضمن سياستها المتعلقة ببرامجها الإنمائي لما وراء البحار، النهج الذي تتبعه من أجل توفير استجابة أكثر شمولاً لتحديات السلام والأمن، وبدل ذلك على التزامها الجماعي بالسلام ونزع السلاح باعتبارهما أمرين أساسيين لبناء عالم آمن ومستقر يتاح فيه للناس العيش بكرامة دون خوف. وفي إطار تنفيذ سياستها الإنمائية، تشارك أيرلندا في جميع جوانب منع نشوب النزاعات وحلها، ومن ثم فهي تصل أولاً إلى من هم أشدّ تضرراً عن الركب. وتتمثل بعض المجالات التي تتواءم فيها أولوياتها في مجال نزع السلاح مع أولوياتها الإنمائية في تحقيق المساواة بين الجنسين، والحد من الحاجة إلى المساعدات الإنسانية، وتعزيز الحوكمة. وقد توصل الاستعراض الذي أجري في عام 2020 لبرنامج أيرلندا الإنمائي من قبل لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى أن الجهود التي تبذلها أيرلندا لدعم التنمية المستدامة على الصعيد العالمي تستند إلى دعوتها إلى مراعاة أولويات أوسع نطاقاً في مجال السياسة الخارجية. وأشار التقرير في هذا الصدد إلى النجاح الذي لاقته أيرلندا في دعوتها إلى إدراج المساواة بين الجنسين في معاهدة حظر الأسلحة النووية، كما أشار إلى الجهود التي تبذلها أيرلندا بصفتها أحد الرؤساء المشاركين لمجموعة التأثير في مجال نزع السلاح التابعة للشبكة الدولية لأنصار ونصيرات المساواة بين الجنسين. وقدمت أيرلندا أيضاً التمويل الأساسي وتمويل المشاريع لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح في إطار دعمها للهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة (السلام والعدل والمؤسسات القوية) وللجهود الرامية إلى توسيع نطاق جهود التنسيق والتعلم الجارية بين مجالات حقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، وحل النزاعات، والسلام، والعمل الإنساني والإنمائي.

وتساعد أعمال إزالة الألغام لأغراض إنسانية على إنقاذ الأرواح، وحماية الناس من التعرض لإصابات تغير مجرى حياتهم، وتمكين المجتمعات المحلية من الوصول إلى الأراضي المستعادة. وتسهم أعمال إزالة الألغام لأغراض إنسانية بشكل مباشر في الحد من الجوع على الصعيد العالمي وفي بناء القدرة على الصمود. وتسهم هذه الأعمال إسهاماً كبيراً في تحقيق السياسة ذات الأولوية الواردة في وثيقة "عالم أفضل" والمتمثلة في الحد من الحاجة إلى المساعدات الإنسانية. وما فتئت أيرلندا تدعم أعمال إزالة الألغام لأغراض إنسانية منذ أوائل التسعينيات، وقد قدمت لها قرابة 50 مليون يورو من التمويل منذ عام 2006. وفي عام 2020، وفي إطار دعمها الجاري لأعمال إزالة الألغام لأغراض إنسانية، قدمت أيرلندا

(4) متاح على الرابط:

ما يفوق 3,2 ملايين يورو لدعم برامج الإجراءات المتعلقة بالألغام في أفغانستان، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجنوب السودان، وزمبابوي، والصومال، وفييت نام، وكمبوديا، وكولومبيا، وميانمار.

وما فتئت أيرلندا أيضا تؤيد باستمرار الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف المتوخاة في الاتفاقيات الدولية المتعلقة بهذا المجال. وما فتئت تؤيد منذ أمد طويل وحدة دعم تنفيذ اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد ووحدة دعم تنفيذ اتفاقية الذخائر العنقودية، اللتين يتسم أدأؤهما الفعال بأهمية حاسمة لتنفيذ كل من هاتين الاتفاقيتين. وتدعم أيرلندا أيضا البحوث المتعلقة بالصلة بين نزع السلاح والتنمية. ونقوم في عامي 2020 و 2021 بتمويل مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية لكي ينفذ مشروعا يهدف إلى دراسة الأثر الاجتماعي والاقتصادي للذخائر غير المنفجرة. وستجرى دراستان لحالات فردية لهذا المشروع في كمبوديا وكولومبيا باستخدام منهجية وضعتها بحوث سابقة لتقييم أثر الذخائر غير المنفجرة على التنمية المستدامة في الأجلين المتوسط والطويل، مع اتخاذ أهداف التنمية المستدامة إطارا تحليليا لهما. وترى أيرلندا أن لهذه الجهود، التي تقيم روابط بين نزع السلاح والتنمية، أهمية حاسمة في تعزيز خطة عام 2030، وأنه يمكن تطبيقها في مجموعة من السياقات لتمكين إحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ويشكل الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة حاجزا مستمرا يحول دون إيجاد عالم أكثر أمنا واستقرارا يمكن أن تزدهر فيه التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فهذه الأسلحة تزيد من حدة النزاعات وتسهم في انعدام الأمن الإقليمي. وفي حين ترتبط مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة ارتباطا صريحا بتحقيق الغاية 16-4، فإن تنفيذها يشمل جميع الأهداف السبعة عشر ويسهم في التنفيذ الناجح لخطة عام 2030 ككل. فالعنف المسلح هو السبب الرئيسي للهجرة والنزوح القسريين في العالم، وهو السبب الرئيسي أيضا للجوع. ويؤثر انعدام الأمن على إمكانية الحصول على الغذاء والماء والمأوى ويعرقل جهود المساعدة الإنسانية. ويؤثر الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أيضا على التنمية خارج مناطق النزاع. وتؤثر الجريمة العنيفة على المجتمعات وعلى التنمية الاقتصادية من خلال جعل المدن غير آمنة للعيش والعمل فيها، ولأنها تؤدي إلى إنفاق موارد كان يمكن إنفاقها، لولا ذلك، على التنمية الاجتماعية الاقتصادية، وإلى عرقلة فرصة الاستثمار.

وتعلق أيرلندا أهمية كبيرة على معاهدة تجارة الأسلحة باعتبار أنها تمثل خطوة رئيسية إلى الأمام في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتنظيم التجارة الدولية في الأسلحة التقليدية ومكافحة تسريب الأسلحة ومنع نشوب النزاعات وانتهاكات حقوق الإنسان وحالات عدم الاستقرار الاقتصادي التي تنجم عن التدفق غير القانوني وغير المنظم للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وما فتئت أيرلندا تؤيد باستمرار معاهدة تجارة الأسلحة وصندوقها الاستئماني للتبرعات. ويتمشى دعم أيرلندا لمعاهدة تجارة الأسلحة أيضا مع السياستين ذواتي الأولوية الواردتين في وثيقة "عالم أفضل" والمتمثلتين في المساواة بين الجنسين والحد من الحاجة إلى المساعدات الإنسانية، بهدف الحد من العنف الجنساني المسلح ومنع نشوب النزاعات المسلحة.

وما فتئت أيرلندا أيضا تؤيد باستمرار برنامج التعاون التقني التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي يهدف، من خلال مشاريعه، إلى معالجة الأولويات الإنمائية الرئيسية في مجالات مثل الصحة والتغذية، والأمن الغذائي والزراعة، والعمل المناخي. وتسهم هذه الجهود إسهاما هاما في خطة عام 2030، وتبرهن على الإسهام الذي يمكن أن يقدمه الاستخدام السلمي للطاقة النووية في التنمية المستدامة.

وأيرلندا على وعي بالتكلفة البشرية والاجتماعية والاقتصادية الباهظة التي قد تتجم عن استخدام الأسلحة الكيميائية أو البيولوجية. ونحن ندافع باستمرار عن اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، وعن اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، ونواصل توفير التمويل لوحدة دعم تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وإضافة إلى ذلك، فإن أيرلندا عضو في فريق أستراليا، وهو نظام متعدد الأطراف لمراقبة الصادرات ومنتهى لتبادل المعلومات يساعد دولة الأعضاء على تحديد الصادرات التي ينبغي مراقبتها حتى لا تسهم في انتشار الأسلحة الكيميائية والبيولوجية.

المكسيك

[الأصل: بالإسبانية]

[28 أيار/مايو 2021]

تدرك المكسيك الترابط القائم بين السلام والأمن والتنمية، التي هي أهداف يتصل بعضها ببعض؛ كما تدرك العلاقة بين تنظيم التسليح والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. لذلك، فإن المكسيك ترى أنه يجب أن يكون هناك توازن بين الموارد المخصصة للإنفاق العسكري والموارد المخصصة للتنمية.

فوفقاً لمعهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام، بلغ الإنفاق العسكري العالمي 1,981 تريليون دولار (حوالي 1,65 تريليون يورو) في عام 2020. ويمثل هذا المبلغ زيادة بنسبة 2,6 في المائة من سنة إلى أخرى، على الرغم من الجائحة الناجمة عن تفشي فيروس مرض كوفيد-19، في حين انخفض الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 4,4 في المائة.

وبالنسبة للمكسيك، فإن الاختلال الذي تظهره هذه الأرقام يثير قلقاً بالغاً، وكذلك الحال بالنسبة لإعلان بعض الدول عزمها تحسين ترساناتها العسكرية وتطويرها، على الرغم من الحاجة الملحة لاستخدام الموارد الاقتصادية لتلبية الاحتياجات الملحة في المجال الصحي وفي التنمية المجتمعية. ومما يزيد من وطأة هذه التطورات الحالة العالمية المعقدة، التي أدت إلى زيادة اتساع فجوة عدم المساواة وجعلت الحصول على السلع والوسائل لتلبية الاحتياجات الأساسية لجزء كبير من سكان العالم أكثر صعوبة.

ومن جانبها، وإدراكاً منها للصلة بين منع العنف والحد منه من جهة والتنمية الاجتماعية من جهة أخرى، قامت المكسيك بتنفيذ السياسات العامة التالية:

- كجزء من الخطة الإنمائية الوطنية للفترة 2018-2024، تم اتخاذ إجراءات تركز على تعزيز التنمية في المكسيك بهدف مكافحة ومنع الجريمة والعنف. فمنذ عام 2019، على سبيل المثال، شُرع في بناء شبكة من الأماكن المخصصة للابتكار والحرية والفن والتعليم والمعرفة (المعروفة باسم برنامج PILARES) في العاصمة مكسيكو. وهذه الأماكن، التي توجد على وجه الخصوص في الأحياء الأكثر تهمةً وعنفًا، تتيح للمجتمعات المحلية فرصاً للتعليم والتدريب والتنمية. وقد أُتيحت هذه الفرص بفضل إمكانية الاستفادة من المدارس الإلكترونية وحلقات العمل لزيادة الأعمال والتدريب على مختلف الحرف.

- على الرغم من الجائحة وانقطاع النشاط لفترة وجيزة، نفذت في عام 2020 حملة "نعم لنزع السلاح، نعم للسلام". وتسعى هذه الحملة إلى المساعدة في تخفيض معدلات العنف المرتفعة عن طريق زيادة الوعي في أوساط السكان بمخاطر حيازة الأسلحة النارية والذخائر. وتتطوي الحملة على تشجيع المدنيين على التسليم الطوعي للأسلحة الموجودة في حيازتهم مقابل توفير مزايا لأسرهم (في شكل موارد اقتصادية، أو ضروريات أساسية، أو أجهزة منزلية). وفي الفترة بين 1 كانون الثاني/يناير 2019 و 13 آذار/مارس 2020، تم استعادة وتدمير 394 5 سلاحا ناريا (4 047 مسدسا و 1 002 من البنادق و 345 قنبلة يدوية)؛ كما تم استعادة وتدمير 462 976 خرطوشة و 533 13 جهاز اشتعال و 6 أصابع ديناميت. وبهذه الطريقة، استعاد 4 017 شخصا، منهم 471 1 امرأة و 546 2 رجلا، من الدعم الاقتصادي. وهذه الحملة مبادرة اجتماعية مشتركة بين المؤسسات، وقد أمكن تحقيقها بالتنسيق بين المجتمع المدني والكنيسة الكاثوليكية والمستويات الثلاثة للحكومة، بمشاركة وزارة الدفاع الوطني وبالتعاون مع الوزارات الحكومية المحلية التالية: وزارة الداخلية، ووزارة السلامة العامة، ووزارة التعليم والعلم والتكنولوجيا والابتكار، ووزارة شؤون المرأة، ووزارة الإدماج والرعاية الاجتماعية.
- في المكسيك، تركز البرامج الاجتماعية أساسا على الأسر التي تعيش في مناطق مهمشة للغاية أو مناطق ترتفع فيها معدلات العنف، وكذلك في المناطق التي يشكل أغليبتها السكان الأصليون، بغية معالجة العقوبات الهيكلية التي تعترض سبيل التنمية. وفي عام 2020، نفذت وزارة الرعاية استثمارا اجتماعيا تاريخيا بتخصيصها أكثر من 143 بليون بيسو (حوالي 7,1 بليون دولار) للبرامج الاجتماعية، التي قدمت منها نصف شهرية أو أشكالا أخرى من الدعم لحوالي 8 ملايين من كبار السن، ونحو مليون شخص من ذوي الإعاقة، وأكثر من 190 000 من الأمهات أو الآباء أو الأوصياء العاملين.
- فيما يتعلق بنزع السلاح والتنمية، ركزت المكسيك، على الصعيدين الإقليمي والدولي، على وضع وثائق ورؤى وتحليلات استراتيجية، وهو تركيز أعطاها نظرة شاملة ومحددة عن قضايا الاتجار بالأسلحة.
- وتشارك المكسيك أيضا في كل من الاجتماعات الدولية الرامية إلى الحد من الآثار الناجمة عن الأسلحة التقليدية، والمحافل المتعددة الأطراف الموجهة نحو تحقيق نزع السلاح النووي وخفض الإنفاق العسكري على التسليح. ويتمشى تخصيص المزيد من الموارد للتنمية مع أهداف التنمية المستدامة التي يتم الترويج لها في هذه المناسبات.
- أخيرا، وفي إطار الامتثال الصارم لقرارات الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية، تعمل المكسيك على تشجيع التعاون في مجال الأنشطة المتصلة بنزع السلاح والشفافية في الإنفاق العسكري وزيادة تدابير بناء الثقة.

رابعاً - الرد الوارد من الاتحاد الأوروبي

[الأصل: بالإنكليزية]

[31 أيار/مايو 2021]

حددت المادة 26 من ميثاق الأمم المتحدة الهدف المتمثل في "إقامة السلم والأمن الدولي وتوطيدهما بأقل تحويل لموارد العالم الإنسانية والاقتصادية إلى ناحية التسليح".

ويعترف الاتحاد الأوروبي بأن لا سلام وأمن بدون تنمية ولا تنمية بدون سلام وأمن. ونزع السلاح والتنمية مترابطان، وقد قدم الاتحاد الأوروبي إسهامات كبيرة في تحقيق هذا الهدف. وتسهم سياسات وعمليات نزع السلاح في تحسين الاستقرار وزيادة الموارد المتاحة للتنمية.

واستناداً إلى الاستراتيجية العالمية لسياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية والأمنية، واستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، وخطوط العمل الجديدة، لا تزال المبادئ التوجيهية للاتحاد الأوروبي تتصل بما يلي:

1 - تعددية الأطراف الفعالة من خلال العمل الدبلوماسي والمساعدة المالية المقدمة إلى البلدان الثالثة والمنظمات الدولية؛

2 - تعزيز التعاون الوثيق مع البلدان لتعزيز النظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية؛

3 - معالجة مسائل عدم الانتشار في جميع اجتماعات الحوار التي يعقدها الاتحاد الأوروبي وفيما دون ذلك من اتصالات غير رسمية؛

4 - استخدام جميع الأدوات المالية ذات الصلة.

ويجب إدراج "شرط عدم الانتشار" الذي حدده الاتحاد الأوروبي في أي معاهدة مختلطة بين الاتحاد الأوروبي وبلد ثالث. ويلزم هذا البند الأطراف الموقعة بالامتناع للالتزاماتها بعدم الانتشار.

ويضطلع الاتحاد الأوروبي بانتظام بمساعي هادفة بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار، تهدف، في جملة أمور، إلى إقناع بلدان ثالثة بالانضمام إلى اتفاقات هامة لتحديد الأسلحة مثل اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة.

ويدعم الاتحاد الأوروبي أيضاً بناء القدرات لمنع ومكافحة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة، والمشاريع التي تعالج التهديدات المتعلقة بالألغام المضادة للأفراد ومخلفات الحرب من المتفجرات بهدف تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في بعض الدول المتضررة.

ويعترف الاتحاد الأوروبي بالروابط القائمة بين التنمية المستدامة، والعمل الإنساني، والمساواة بين الجنسين، ومنع نشوب النزاعات، وبناء السلام، وكذلك بأهمية الحلول الدبلوماسية والسياسية لدعم السلام والأمن، بما يتماشى مع استراتيجية الاتحاد الأوروبي العالمية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

ويراعي الاتحاد الأوروبي في جهود التعاون الدولي والمتعدد الأطراف التي يبذلها بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة الترابط بين نزع السلاح والتنمية، بغية تحقيق خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة.

وجميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي هي أطراف في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفردة الضرر أو عشوائية الأثر، واتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، ومعاهدة تجارة الأسلحة.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي رسمياً الإجراءات ذات الصلة في خطة الأمين العام لنزع السلاح لعام 2018 المعنونة "تأمين مستقبلنا المشترك: خطة لنزع السلاح".

الصلة بين نزع السلاح والتنمية فيما يتعلق بعدة فئات من الأسلحة

الأسلحة الكيميائية والبيولوجية

اعتمد قرار المجلس 2019/538 (CFSP) دعماً لأنشطة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في إطار تنفيذ استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل. ونص القرار على تمويل التدريب للكيميائيين والمهندسين الكيميائيين وغيرهم من المهنيين الذين يتولون مسؤوليات إدارية في الدول الأعضاء في المنظمة التي لديها اقتصادات نامية أو اقتصادات تمر بمرحلة انتقالية. ومن خلال قرار جديد للمجلس، يشارك الاتحاد الأوروبي أيضاً في تمويل جهود المنظمة لتحسين أمنها السيبراني وقدرتها على الصمود.

ومن خلال قرار المجلس 2019/97 (CFSP)، دعماً لاتفاقية الأسلحة البيولوجية، قدم الاتحاد الأوروبي التمويل لمشاريع تركز على تحقيق عالمية الاتفاقية، وبناء القدرات الوطنية، واستعداد الدول الأطراف لمنع الهجمات التي تنطوي على عوامل بيولوجية والتصدي لها، وتعزيز شبكات الأمن البيولوجي في بلدان الجنوب.

وفي سياق تنفيذ قرار مجلس الأمن 1540 (2004)، مول الاتحاد الأوروبي مشاريع لدعم تعزيز السلامة البيولوجية والأمن البيولوجي في أوكرانيا وفي عدد من بلدان أمريكا اللاتينية. وتهدف هذه المشاريع إلى زيادة الوعي وتحسين الأساس التشريعي والتنظيمي للسلامة البيولوجية والأمن البيولوجي.

ومول الاتحاد الأوروبي مشاريع لدعم آلية الأمين العام للتحقق من الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية والبيولوجية اعترافاً بالتكلفة البشرية والاجتماعية والاقتصادية العالية لاستخدام الأسلحة الكيميائية أو البيولوجية. وتم الأخذ بنهج إنمائي من خلال تشجيع ترشيح الخبراء والمختبرات من بلدان جنوب الكرة الأرضية والخبرات للقائمة، إلى جانب تعزيز مشاركة المختبرات من البلدان النامية.

ودعم الاتحاد الأوروبي مشاريع لتعزيز الأمن الصحي في الموانئ والمطارات والمعابر البرية بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، وذلك من خلال تقديم التوجيه التقني والأدوات التقنية وتبادل المعلومات والمعارف.

الألغام المضادة للأفراد ومخلفات الحرب من المتفجرات

الاتحاد الأوروبي ملتزم بالإجراءات المتعلقة بالألغام التي تعالج الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على السكان المدنيين من جراء الألغام المضادة للأفراد والذخائر العنقودية والألغام المضادة للمركبات وغيرها من مخلفات الحرب من المتفجرات. وشكل تحقيق عالمية المعاهدة المتعددة الأطراف التي تجرم الألغام المضادة للأفراد، وهي اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، والتعجيل بتنفيذها، أولوية بالنسبة للاتحاد الأوروبي منذ أمد بعيد. ويتمثل الهدف الرئيسي لخطة عمل مابوتو ذات الصلة للفترة 2014-2019، وخطة عمل أوصلو، في إيجاد عالم خال من الألغام بحلول عام 2025.

وللإتحاد الأوروبي باع طويل في دعم الإجراءات التي تتصدى للتهديد الذي تشكله الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب. وتغطي مساعدة الاتحاد الأوروبي جميع الجوانب الرئيسية: إزالة الألغام، والتوعية بالمخاطر، ومساعدة الضحايا، وتدمير المخزونات، وبناء القدرات، والبحث والتطوير في مجال التكنولوجيا من أجل الكشف عن الألغام وإزالتها.

وخلال المؤتمر الاستعراضي الرابع لاتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، في الفترة من 25 إلى 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 في أوصلو، أدلى الاتحاد الأوروبي ببيان أبرز فيه دور الإجراءات المتعلقة بالألغام في التنمية الطويلة الأجل للمناطق والبلدان الخارجة من النزاع، وذلك باعتباره حاسما في تهيئة بيئة مؤاتية لاستعادة الحياة وسبل العيش الطبيعية للمدنيين، وفرص توليد الدخل، وإعادة إدماج المقاتلين السابقين والمدنيين على حد سواء. ويستند هذا الموقف إلى أن الألغام المضادة للأفراد ومخلفات الحرب من المتفجرات تعرقل التنمية الشخصية والاقتصادية للأفراد والأسر والمجتمعات المحلية والمناطق والدول. ويؤدي التلوث بالمتفجرات إلى إعاقة الوصول إلى الأراضي الزراعية، ويعرقل السياحة، ويزيد من تكلفة الاستثمار في البنى التحتية والتنمية الصناعية. ويمكن أن تجرد الألغام مناطق بأكملها من فرصة عادلة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

وقد قدم الاتحاد الأوروبي، لسنوات عديدة، الدعم المباشر لوحدة دعم تنفيذ اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، التي تعتبر حاسمة بالنسبة لعمل الاتفاقية، وذلك عن طريق قرارات مجلس الاتحاد الأوروبي. وعقب اعتماد قرار المجلس 2017/1428 (CFSP) دعما لخطة عمل مابوتو لتنفيذ اتفاقية عام 1997 لحظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، أضيف إطار جديد خلفا لها لكفالة انتقال سلس منذ آذار/مارس 2021. ويوفر قرار المجلس 2021/257 (CFSP) مبلغ 2,7 مليون يورو لدعم أنشطة إزالة الألغام ومساعدة الضحايا وتدمير المخزونات. ويتضمن أيضا نهجا شاملا للتنفيذ، يتراوح بين إزالة الألغام ومساعدة الضحايا.

والإتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء جهات مانحة رئيسية للمساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام في جميع أنحاء العالم، بما يدعم إزالة الألغام، والتوعية بالمخاطر، ومساعدة الضحايا، وتدمير المخزونات، وبناء القدرات، والبحث والتطوير في مجال التكنولوجيا من أجل الكشف عن الألغام وإزالتها. وقد استثمر الاتحاد الأوروبي أكثر من 300 مليون يورو في مشاريع الأعمال المتعلقة بالألغام في جميع أنحاء العالم خلال الفترة 2017-2021. وتعد إجراءات الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالألغام قصة نجاح لسياسة فعالة لتعددية الأطراف ونزع السلاح، تسهم في تعزيز النظام القائم على القواعد.

الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة

دعا الأمين العام، في الخطة المعلنونة "تأمين مستقبلنا المشترك: خطة لنزع السلاح"، التي بدأ العمل بها في 24 أيار/مايو 2018، إلى اتباع نهج شامل ومتكامل وتشاركي إزاء تحديد الأسلحة الصغيرة على الصعيد القطري، وفي بعض الحالات، على الصعيد دون الإقليمي. ويشترك الاتحاد الأوروبي في دعم هذه الأهداف، بسبل منها إطارا معاهدة تجارة الأسلحة وبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وكما سبق الاعتراف به في عام 2001 في إطار برنامج العمل، فالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة له عواقب إنسانية واجتماعية اقتصادية كثيرة ويشكل خطرا كبيرا على السلام والمصالحة والسلامة والأمن والاستقرار والتنمية المستدامة على المستويات الفردية والمحلية والوطنية والإقليمية والدولية. والصلات القائمة بين العنف المسلح والنزاع وضعف التنمية صلات راسخة. ففي إطار الغاية 16-4 من أهداف التنمية المستدامة، تعهدت الدول بالحد بقدر كبير من التدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة، وتعزيز استرداد الأصول المسروقة وإعادتها ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة، بحلول عام 2030. ومن ثم، وإلى جانب معالجة الأهداف الأمنية، ينبغي أن تتوخى الإجراءات الداعمة تخفيف الآثار السلبية الناجمة عن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخيرتها على التنمية المستدامة، وأن تتوخى منع تلك الآثار.

وقد وضعت استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها، التي اعتمدها مجلس الاتحاد الأوروبي في 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، المبادئ التوجيهية لعمل الاتحاد في مجال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتأخذ الاستراتيجية في الاعتبار المبادئ التوجيهية لاستراتيجية الاتحاد الأوروبي العالمية لعام 2016، التي تتطلب اتباع نهج متكامل في جميع السياسات الخارجية.

وتأخذ أيضا في الاعتبار نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، المعقود في حزيران/يونيه 2018، والذي تعهدت فيه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بتعزيز الشراكات والتعاون على جميع المستويات، حسب الاقتضاء، في مجال منع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، لا سيما فيما يتعلق بمراقبة الحدود؛ وإدارة المخزونات وأمنها؛ وتدمير الأسلحة والتصرف فيها؛ والوسم، وحفظ السجلات والتعقب؛ والسمسرة غير المشروعة. وتعهدت أيضا بتعزيز التعاون مع المنظمات دون الإقليمية والإقليمية ذات الصلة.

وفي إطار المتابعة المحددة للاستراتيجية، يقدم الاتحاد الأوروبي من خلال عدد من المشاريع مساعدة كبيرة إلى شتى البلدان والمنظمات الإقليمية بغية تعزيز الإجراءات المتعلقة بمكافحة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة. ومنذ عام 2004، حُصص أكثر من 100 مليون يورو لمشاريع مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتشمل الأولويات إدارة المخزونات، وتدمير الفائض والمصادر من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وبناء القدرات في مجال الوسم وحفظ السجلات وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ودعم القدرات المتعلقة بإنفاذ القانون في مجال مكافحة الاتجار بالأسلحة، وتتبع مصادر الأسلحة والذخائر غير المشروعة في المناطق المتضررة من النزاع. ويقدم الاتحاد الأوروبي أيضا المساعدة إلى البلدان في تعزيز نظمها الوطنية لمراقبة نقل الأسلحة منعا لوقوعها في أيدي من لم يُأذن لهم بذلك. وبالإضافة إلى ذلك، يقدم الاتحاد الأوروبي الدعم المالي لأنشطة مكتب شؤون نزع السلاح الداعمة

للسياسات والبرامج والإجراءات المراعية للمنظور الجنساني في مكافحة الاتجار بالأسلحة الصغيرة وإساءة استخدامها، تمشيا مع الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة.

وسعى المجلس من خلال قراره 2019/2191 (CFSP)، الذي اعتمد دعماً لآلية عالمية للإبلاغ عن الأسلحة التقليدية غير المشروعة وذخائرها من أجل الحد من خطر تحويلها ونقلها غير المشروع ("iTrace IV")، إلى تعزيز تواتر ومدة البحوث الميدانية المتعلقة بالأسلحة التقليدية وذخائرها، التي يجري تداولها بصورة غير قانونية في المناطق المتضررة من النزاع.

وتعزز التنمية أيضاً من خلال استهداف حالات الضعف بشكل محدد. ويؤيد الاتحاد الأوروبي إدراج المنظورات الجنسانية في التشريعات والسياسات الوطنية المتعلقة بنزع السلاح وتحديد الأسلحة. ويشمل ذلك النظر في الجوانب الجنسانية لملكية الأسلحة والجوانب الجنسانية لاستخدامها وإساءة استخدامها، والآثار المتباينة للأسلحة على النساء والرجال، والطرق التي يمكن بها أن تشكل الأدوار الجنسانية سياسات وممارسات تحديد الأسلحة ونزع السلاح، ومشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية في جميع عمليات صنع القرار المتصلة بنزع السلاح والأمن الدولي. ومن الأمثلة على ذلك قرار المجلس 2018/2011 (CFSP) الذي اعتمد دعماً للسياسات والبرامج والإجراءات المراعية للمنظور الجنساني في مكافحة الاتجار بالأسلحة الصغيرة وإساءة استخدامها، تمشيا مع الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

ويمثل تعزيز التنمية ونزع السلاح على الصعيد الإقليمي أولوية. وقد اعتمد قرار المجلس 2018/2010 (CFSP) دعماً لمكافحة الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر والاتجار غير المشروع بها ومواجهة آثارها في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وقيمت المشاريع أنماط العنف المسلح وقضاياها في ثلاث دول أعضاء في منظمة الدول الأمريكية لتحديد السكان الذين يعانون من ارتفاع مؤشر الجريمة التي تستخدم فيها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وخدمات الدولة والمجتمع المدني المتاحة لمساعدة الضحايا.

واعتمد الاتحاد الأوروبي قرار المجلس 2020/979 (CFSP) دعماً لتطوير نظام معترف به دولياً للتحقق من صحة إدارة الأسلحة والذخائر وفقاً للمعايير الدولية المفتوحة. وينفذ المشروع ذي الصلة مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية، والوكالة المتخصصة التابعة له، وهي الفريق الاستشاري المعني بإدارة الذخيرة.

المراقبة الاستراتيجية للمصادرات

يلزم المعيار الثامن للموقف الموحد لمجلس الاتحاد الأوروبي 2008/944/CFSP الذي يحدد القواعد المشتركة التي تحكم مراقبة صادرات التكنولوجيا والمعدات العسكرية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي النظر في توافق صادرات التكنولوجيا أو المعدات العسكرية مع القدرة التقنية والاقتصادية للبلد المتلقي، مع مراعاة استصواب أن تلبى الدول احتياجاتها الأمنية والدفاعية المشروعة بأقل تحويل للموارد الإنسانية والاقتصادية إلى ناحية التسليح. وينص الموقف الموحد كذلك على ما يلي: "تراعي الدول الأعضاء، في ضوء المعلومات الواردة من المصادر ذات الصلة، مثل تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ما إذا كان التصدير المقترح سيعرقل بشكل خطير التنمية المستدامة للبلد المتلقي. وتتنظر في هذا السياق في المستويات النسبية للإنفاق العسكري والاجتماعي للبلد المتلقي، كما تراعي أي معونة واردة من الاتحاد الأوروبي أو معونة ثنائية".

ويدعم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أيضا نظم مراقبة صادرات السلع الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية ذات الاستخدام المزدوج وتكنولوجيا القذائف. ويركز الاتحاد الأوروبي بشكل كبير على التعزيز العالمي لأمن المواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية ذات الاستخدام المزدوج، التي تشكل إساءة استخدامها خطرا على السلام والتنمية الدوليين. وبميزانية قدرها 155 مليون يورو للفترة 2014-2020، توفر مبادرة مراكز الامتياز المعنية بتخفيف المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية التابعة للاتحاد الأوروبي منتدى للتعاون الإقليمي الطوعي مع 62 بلدا شريكا بشأن جميع المخاطر المتصلة بالمواد الكيميائية أو البيولوجية أو الإشعاعية أو النووية. ويولى من خلال ذلك اهتمام خاص للتهديدات المتصلة بالإرهاب.

ويهدف برنامج الاتحاد الأوروبي لمراقبة الصادرات فيما بين الشركاء إلى تعزيز فعالية نظم مراقبة الصادرات من المواد المزدوجة الاستخدام والمعدات العسكرية، ويشمل 30 بلدا في جميع أنحاء العالم.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن

بموجب مختلف الصكوك المالية المتصلة بالتنمية، يُموّل الاتحاد الأوروبي مشاريع ذات صلة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في إطار الجهود الأوسع التي يبذلها في مجال بناء السلام في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع وإصلاح قطاع الأمن.

واعتمد المجلس القرار 2018/1789 (CFSP) لدعم مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشارها في الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، من أجل بناء القدرات الوطنية على نحو مستدام لمكافحة الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ومكافحة الإرهاب، وتعزيز الأمن في حالات ما بعد انتهاء النزاع، مع الاحترام الكامل لمعايير حقوق الإنسان ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

وتتابع البعثة الاستشارية التابعة للاتحاد الأوروبي المعنية بإصلاح قطاع الأمن المدني في أوكرانيا العمل مع أوكرانيا والمنطقة، وتعمل بشكل منهجي على مكافحة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة في أي حوار بشأن المسائل الأمنية مع البلدان الشريكة في المنطقة المجاورة.